في ظل نقص السيولة المالية ومخاوف الركود العالمي وتراجعات النفط

«بيان للاستثمار»: السوق ما زال يفتقد إلى الثقة والرؤية الاستثمارية الواضحة

قالت شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) عاد إلى الأداء السلبي الذي استهل به تداولات العام الجاري بعدما ارتفع على مدار الأسبوعين الماضيين حيث هبطت مؤشراته الثلاثة وفقدت نحو نصف المكاسب التي تحققت في الأسبوع الماضي، وذلك بالرغم من النتائج الإيجابية والتوزيعات المالية الجيدة لمعظم البنوك وبعض الشركات المدرجة التي أعلنت عن بياناتها المالية للعام 2015، إلا أن السوق ما زال يفتقد إلى الثقة والرؤية الاستثمارية الواضحة التي تساعد في اتخاذ القرار في ظل نقص السيولة المالية ومخاوف الركود العالمي وتراجعات النفط والتطورات الإقليمية الأمنية، حيث شهدت السيولة النقدية تراجعا بنسبة 27% تقريبا مع نهاية الأسبوع.

على الصعيد الاقتصادي، صدرت عدة تصريحات وتقارير خلال الأسبوع الماضي تصف حال الاقتصاد المتعثر والميزانية العامة للدولة، كما أصدرت غرفة تجارة وصناعة الكويت مذكرة مطولة أكدت فيها أن الأزمة الاقتصادية في الدولة تأتي من ضعف الإدارة العامة في ظل الانخفاض الشديد في أسعار النفط. فقد وصفت المذكرة سلسلة الارتفاعات والتراجعات المتكررة في أسعار النفط على مدى أكثر من أربعين عاما رافقتها ظاهرة بالغة الغرابة والضرر تعاود الحضور مع كل مد وجزر، تتمثل بتزايد الاهتمام بالإصلاح المالي والاقتصادي إلى أقصى درجات الكلام كلما انتكست أسعار النفط وانخفضت إيرادات الميزانية العامة، ثم سرعان ما ينحسر هذا الاهتمام مع أول بوادر عودة هذه الأسعار إلى الارتفاع، ليبقى الإصلاح في الكويت ظاهرة كلامية.

الجدير بالذكر، أن كثرة الحديث عن انخفاض أسعار النفط والخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد للحد من تأثيره

■ **الخطوات التي اتخذتها الحكومة للحد من تأثير انخفاض أسعار النفط على العجز في الموازنة العامة مجرد «فقاعات إعلامية»**

على العجز في الموازنة العامة للدولة، ما هو إلا فقاعات إعلامية حتى الآن. إن الأرقام الرسمية التي أعلنتها وزارة المالية بمشروع موازنة العام المقبل لم تكشف عن أي خطوات جادة تذكر لهذه الإجراءات على إجمالي المصروفات الحكومية. فالمطلوب أولا إجراء تعديلات جذرية على التبذير الكبير في ميزان المصروفات لهذه الميزانية قبل النظر في بند الإيرادات لأن أي تعديل في الإيرادات ومحاولة تنويع مصادر الدخل قد يأخذ وقتا من الزمن حتى إذا كان هناك جدية في تنفيذ بعض الخطط الموضوعة على الرف منذ فترة طويلة لنرى تأثيرها، وبالتالي يصبح لزاما علينا أن نواجه بشكل فوري بند المصروفات الذي إذا ما استطعنا ترشيده وحذف كل ما هو عبئ على الميزانية دون عائد سيساهم في تخفيف العجز، كما يجب إجراء تعديلات جذرية في النهج الاقتصادي المتبع، بإعادة هيكلية الميزانية وإعطاء القطاع الخاص دوره في النظام الاقتصادي من خلال السماح له بإدارة كثير من الخدمات الحكومية المرهقة للميزانية وتنفيذ المشاريع المجدية ضمن خطة التنمية لخلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص.

هذا وقد حذا أداء السوق الكويتي حذو معظم أسواق الأسهم الخليجية الأخرى، والتي تأثرت بدورها بتذبذب أسعار النفط والتراجع الحاد للاقتصاد العالمي مما زاد من المخاوف التي تحف بالمستثمرين ودفعهم للعزوف عن الشراء، وقد شغل سوق الكويت للأوراق المالية المرتبة الثالثة في ترتيب أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة المكاسب، في حين شغل سوق مسقط مرتبة الصدارة، تبعه بورصة البحرين في المرتبة الثانية، ثم سوق أبو ظبي للأوراق المالية في المرتبة الرابعة، فيما شغلت بورصة قطر وسوق دبي المالي المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي، وجاءت السوق المالية السعودية في المرتبة الأخيرة. وفيما يلي جدول يبين أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع المنقضي:

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد شهد تراجعا في أداء مؤشراته الثلاثة، وذلك وسط انخفاض نشاط التداول في السوق مقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، إذ لجأ بعض المتداولين إلى البيع بهدف جني الأرباح، متجاهلين النتائج الإيجابية التي أعلنت عنها بعض الشركات والبنوك خلال الأسبوع، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء المؤشرات لتنهي الأسبوع في المنطقة الحمراء.

وبنهاية الأسبوع الماضي، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية للعام 2015 إلى 42 شركة، محققة ما يقارب 910.84 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 65.4% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 4201. من جهة أخرى، بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي وعددها 190 شركة 23.33 مليار دينار كويتي، بانخفاض قدره 365.65 مليون دينار، أي ما نسبته 1.54% عن قيمتها في الأسبوع قبل الماضي، والتي بلغت آنذاك 23.69 مليار دينار كويتي. أما على الصعيد السنوي، فقد وصل إجمالي ما خسره السوق منذ بداية 2016 إلى ما يقرب من 1.94 مليار دينار، بانخفاض نسبته 7.67%.

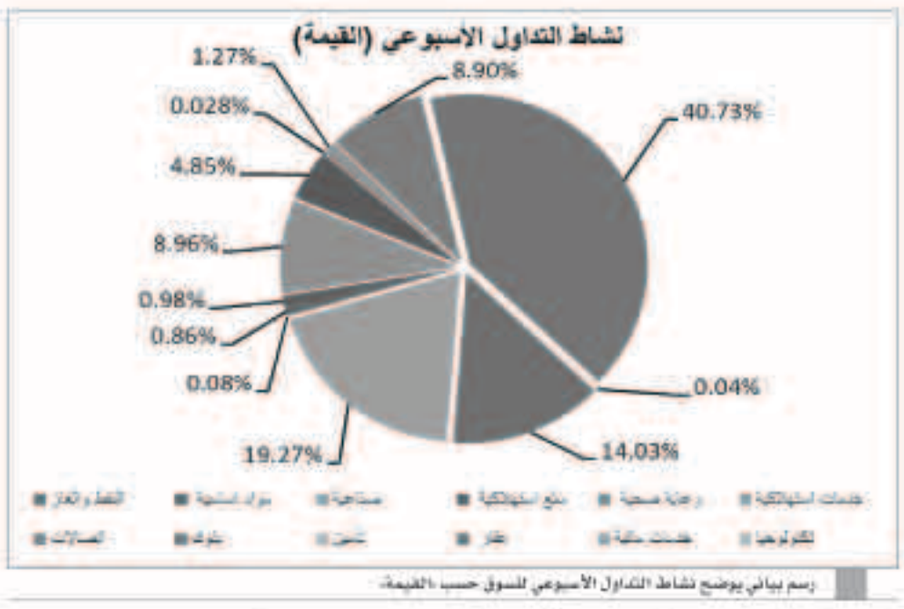

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي للسوق حسب «القيمة».

أما على صعيد التداولات اليومية للسوق، فقد شهد في جلسة بداية الأسبوع تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين السعري وكويت 15 من تحقيق ارتفاع بسيط، على وقع الأخبار الإيجابية لبعض المجاميع الاستثمارية، فيما تراجع المؤشر الوزني بشكل طفيف متأثرا بعمليات البيع التي طالت بعض الأسهم الثقيلة، وسط انخفاض في نشاط التداول حيث شهدت السيولة تراجعا بحوالي 5 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 24% تقريبا. أما في الجلسة التالية، فقد استمر التذبذب في السيطرة على تداولات السوق لتغلق مؤشراته الثلاثة على تباين، إذ استمر المؤشرين السعري وكويت 15 بتحقيق المكاسب، وإن كانت بشكل محدود، بينما تراجع أداء المؤشر الوزني بسبب الضغوط البيعية؛ هذا وقد تمكن المؤشر السعري من المحافظة على مستوى الـ 5,200 نقطة بدعم من التداولات النشطة على معظم القطاعات وعمليات الشراء القوية التي طالت الأسهم الرخيصة، التي

■ **سوق الكويت للأوراق المالية احتل المرتبة الثالثة في ترتيب أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة المكاسب**

من المتوقع أن تحقق أرباحا جيدة للعام 2015، بالإضافة إلى بعض الأسهم القيادية، مما دفع بالسيولة إلى تعويض خسائرها التي منيت بها في الجلسة السابقة.

وفي جلسة يوم الثلاثاء، فقد سجل السوق تراجعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة، حيث فقد المؤشر السعري 45.48 نقطة ليصل إلى مستوى الـ 5,163.80 نقطة، نتيجة الضغوط البيعية المكثفة وعمليات جني الأرباح التي طالت أسهما عديدة معظمها كانت خاملة، في عملية إعادة بناء مراكز، وسط انخفاض ملحوظ في نشاط التداول. وفي جلسة يوم الأربعاء، واصل السوق اتجاهه التنازلي تحت تأثير استمرار الضغوط البيعية القوية وعمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية خاصة في قطاع البنوك، بالإضافة إلى عمليات المضاربة على الأسهم الرخيصة والتي قد حققت مكاسب سابقة، مما أدى إلى تراجع معظم الأسهم التي تم تداولها خلال الجلسة وأدى إلى انخفاض مؤشرات السوق الثلاثة، وسط انخفاض ملموس في نشاط التداول خاصة الكمية المتداولة والتي تراجعت بنسبة 37.87%. هذا واختتم السوق الجلسة الأخيرة من الأسبوع مسجلا تراجعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة في جلسة يوم الخميس، متأثرا باستمرار عمليات البيع التي طالت معظم الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع، حيث فقد المؤشر السعري 66.81 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,131.56 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 1.29% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة نسبتها 1.95% بعد أن أغلق عند مستوى 350.36 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 827.17 نقطة، بخسارة نسبتها 1.59% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 26.71% ليصل إلى 12.01 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 23.18%، ليبلغ 141.34 مليون سهم تقريبا.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 8.61%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.21%، ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 8.14%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

مؤشرات القطاعات

سجلت خمسة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات السبعة الباقية، وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت نموا، حيث أغلق مؤشره مرتفعا بنسبة 3.12 % بعدما وصل إلى 1,069.30 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 965.73 نقطة، مرتفعا بنسبة 1.16%، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع النفط والغاز الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 765.84 نقطة، مرتفعا بنسبة 0.16% أما أقل القطاعات تسجيلا للارتفاع، فكان قطاع المواد الأساسية الذي أغلق مؤشره عند 888.15 نقطة مسجلا زيادة نسبتها 0.02%.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أغلق مؤشره عند 551.46 نقطة منخفضا بنسبة 4.90%، في حين شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تراجع مؤشره بنسبة بلغت 3.89% بعد أن أغلق عند 789.82 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع العقار، والذي انخفض مؤشره بنسبة بلغت 1.43% مغلقا عند مستوى 835.38 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 301.02 مليون سهم تقريبا، شكلت 42.59% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 204.73 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 28.97% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 11.21% بعد أن وصل إلى 79.23 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 40.73% بقيمة إجمالية بلغت 24.46 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 19.27% وبقيمة إجمالية بلغت 11.57 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 8.43 مليون د.ك.، شكلت حوالي 14.03% من إجمالي تداولات السوق.

«بيتك- البحرين»: 94 مليون دولار لتمويل مشروع الأفنيوز بالمنامة

أعلن كل من بيت التمويل الكويتي-البحرين «بيتك-البحرين» وشركة كورنيش الملك فيصل للتطوير- التي تملك فيها شركة المباني البحرين 35 % والمملوكة بدورها لشركة المباني الكويتية - عن توقيعهما لمذكرة تفاهم خاضعة للموافقات النهائية، لتوفير تمويل اسلامي بقيمة 94 مليون دولار أمريكي، حيث سيستخدم هذا التمويل لاستكمال تنفيذ وتطوير مشروع مجمع «الأفنيوز البحرين» المحاذي لمشروع خليج البحرين في العاصمة المنامة خلال 12 شهرا.

وقد وقع المذكرة كل من ممثل عن شركة كورنيش الملك فيصل للتطوير والرئيس التنفيذي لشركة المباني وليد خالد الشريعان والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي ل «بيتك-البحرين» عبد الحكيم يعقوب الخياط بحضور عدد من أعضاء المؤسستين ومسئولي «بيتك» ومنهم، رئيس التمويل لمجموعة «بيتك» بيتر فيرهوفن، و زاهد كاسماني كبير المدراء الماليين في شركة مباني.

وقال الشريعان: «إن اختيارنا « بيتك-البحرين» ارتكز على ما يوفره البنك من حلول تمويلية إسلامية متميزة تتناسب مع المشروع. انه شريك استراتيجي لنا ، وإنه من دواعي سرورنا ان يكون البنك شريكنا المالي في تنفيذ هذا المشروع. كما يؤكد هذا التمويل ثقة البنك بالمشروع والمساهمين فيه الى جانب ضمانات الاستثمار.»

الخياط والشريعان يوقعان الاتفاقية

وأضاف الشريعان : « هذا التمويل سيكون لإنشاء مشروع «الافنيوز- البحرين» الذي يعتبر الأول من نوعه في مملكة البحرين، من حيث تصاميمه وتنوع الأنشطة التي سيقدمها لمرتاديه. كما انه من المتوقع أن يساهم المشروع بتنشيط السياحة والتجارة في المملكة، من خلال دعم قطاع البيع بالتجزئة على وجه الخصوص، و لما سيقدمه من تجربة تسوق وترفيه فريدة للجميع. كما انه سيتم توفير العديد من المحلات والعلامات التجارية والمرافق الترفيهية العائلية المرموقة تحت سقف واحد.» من جانبه قال الخياط، « نحن سعداء بتوفير خدماتنا المالية لإنشاء الأفنيوز بالبحرين. وبتوقيع هذه الاتفاقية يكون «بيتك -البحرين» قد حقق أحد أهدافه وهو تمويل المشاريع الجديدة التي تدعم اقتصاد مملكة البحرين و تساهم في تنشيطه. وأكد على الدور الرائد الذي تلعبه مجموعة الشايع من خلال شركة المباني وشركاتها الاخرى ومشاركتها في هذا المشروع الحيوي الذي سيضيف اضافة ذات قيمة شاملة على الحركة التجارية والسياحة في مملكة البحرين»

ويقع المشروع، الذي يتوقع افتتاحه في الربع الأول عام 2017 ، مساحة 265 الف متر مربع في موقع استراتيجي مع اطلاله فريدة بامتداد 1.5 كلم على الواجهة البحرية مما سيجعل منه معلما جديدا يضاف الى معالم مملكة البحرين. وقد تم تخصيص مساحة 38 الف متر مربع من مشروع «الافنيوزر-البحرين» للمحلات التجارية بما يقارب 15% من إجمالي المشروع. وستخصص المساحة الأكبر للترفيه العائلي وصالة العاب وامكان ترفيه اخرى فضلا عن والمطاعم والمقاهي الراقية والحدائق العامة المطلة على الواجهة البحرية.

تقدم مشاريع جديدة تناسب جميع شرائح العملاء

«آمار سيتي» تشارك في «العقارات الكويتية والدولية»

انضمت شركة آمار سيتي الى الشركات المشاركة في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأبرز والأكبر في الكويت على الإطلاق من تنظيم اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من ٧ الى ١٠ مارس المقبل.

وأعلنت الشركة عن البدء في طرح منتجات عقارية جديدة تناسب مختلف شرائح العملاء، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية التي يشهدها العالم بعد إنخفاض أسعار النفط وتراجع إقتصادياتالعديد من الدول .

وقال مدير المبيعات بالشركة محمد عبده أن «آمار سيتي» بدأت مؤخرا بتملك عمارات استثمارية في ألمانيا قابلة للتحويل إلى شقق فندقية، حيث من المقرر أن يتم طرح هذه الوحدات على المستثمرين من خلال حصص مستقلة بسعر 2000 دينار للحصة الواحدة، وبعائد سنوي وقدره 13%، على أن يتم التخارج من هذه الحصص بعد 3 سنوات من التملك.

وأشار إلى أن هذه المنتجات تعتبر مناسبة جدا للأوضاعالحالية التي يبحث فيها المستثمر عن فرص ذات عوائد مجدية ومخاطر محدودة، لا سيما في ظل تراجع العديد من الاسواق والادوات الاستثمارية الاخرى عن تحقيق العوائد المرجوة في ظل تقلبات الاسواق الحالية.

من جهة أخرى أكد عبده أن «آمار سيتي» مستمرة في طرح مشاريعها العقارية في ألمانيا وتركيا، حيث تواصل تسويق مشروعها في منطقة «بيوتشك ماجيك» في اسطنبول، وهو عبارة عن 11 بلوك سكني و4 بلوكات تجارية تطل جميعها على البحر مباشرة، مشيرا إلى أن كل بلوك يتألف من 16 شقة وبأسعار تبدأ من 350 الف ليرة تركية.

وأشار إلى أن المستثمر في هذا المشروع سيحصل على عائد بعد إنتهاء المشروع بواقع 30%، مؤكدا أن هذا المشروع يعد الاول من نوعه الذي يطل إطلالة مباشرة على البحر.

وقال عبده أن الشركة تطرح مجموعة من المشاريع الجديدة في مدينة «طرابزون» التي أصبحت تشهد توجها كبيرا يفوق التوجه على كافة المدن التركية الأخرى، وذلك لما تمتاز به طرابزون من مناخ وطبيعة ومواقع سياحية، فضلا عن إطلالتها على البحر الاسود من جهة وقربها من جورجيا من الجهة الاخرى، مؤكدا في الوقت ذاته أن أسعار العقارات في طرابزون أرخص كثيرا من أسعار اسطنبول.

وأوضح أن «آمار سيتي» وبالتحالف مع شريكها AKS في طرابزون، فإنها تقدم للعملاء عوائد على الاستثمار العقاري هناك بواقع 25%، حيث يتم توثيق هذا البند ضمن عقود العملاء.

وحول أحدث مشاريع الشركة في طرابزون كشف عبده عن طرح مشروع «خليج بارك ريزيدنس» المؤلف من 4 بلوكات تطل 3 منها إطلالة مباشرة على البحر في منطقة «يمرا» وعلى بعد 1.5 كيلو متر من قلب المدينة و 2 كيلو من المطار، إلى جانب مشروعين آخرين هما مشروع «أرسن VIP» ومشروع «أرسن 7»، وذلك بعد نجاح الشركة بالتحالف مع شركة AKS في تسليم وثائق العملاء في مشروع «بيرلاند 1001»، وتسليم مشروع «سفير بروجكت» بالكامل (800 شقة)، فيما سيتم تسليم عملاء مشروعي «أكوا مارين» و«أكوامارينبلاتينيوم» منتصف العام 2016 وبحسب الخطة الموضوعة لذلك.

أما على صعيد السوق الالماني فقال عبده أن «آمار سيتي» نجحت في دخول أغلب المدن الألمانية، حيث أصبحت تسوق مشاريع في كل من «مانهاين»، «كارلس لوتن»، «بيرنسنز»، «ناينكوشن»، «جيلزنكوشن»، بالإضافة إلى مشاريع في «ديزلدورف» و «إيسن».

لمناقشة سبل تهيئة التشريعات والقوانين الروسية لتلائم البنوك الإسلامية

«الغرفة» تستقبل نائب البرلمان الروسي سافيليئيف

جانب من اللقاء

استقبل ضرار يوسف الغانم - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت ورئيس لجنة المالية والإستثمار المنبثقة من الغرفة، نائب مجلس البرلمان الروسي ونائب رئيس لجنة المجلس لشؤون الأسواق المالية دميتري سافيليئيف. كما حضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح مدير عام الغرفة.

في بداية اللقاء، رحب الغانم بالضيوف الكرام، حيث تطرق الى العلاقات الثنائية وسبل تنمية أوجه التعاون بين البلدين الصديقين، وقد حث على بذل مزيد من الجهود لتطوير العلاقات الإقتصادية المشتركة التي تعد الأقدم في المنطقة وذلك من خلال تبادل زيارة الوفود التجارية والإستثمارية، للتعرف عن كثب بالفرص المتاحة في روسيا، وإطلاع أصحاب الأعمال الكويتيين على النظم والقوانين التي من شأنها تقوم بتسهيل إجراءات المستثمر الأجنبي، كما قدم الغانم تبذه عن نشاط الغرفة التي تسعى إلى توطيد العلاقات التجارية والإقتصادية بين أصحاب الأعمال الكويتيين ونظرائهم في مختلف دول العالم حيث تعد دولة الكويت من أكبر دول العالم من حيث حجم الإستثمارات الخارجية على صعيد القطاع الخاص. كما أشار الى ضرورة تفعيل بروتوكول التعاون بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفة تجارة وصناعة روسيا الإتحادية الذي وقع في العام 2007.

من جانبه، تقدم سافيليئيف بالشكر للغرفة على الإستضافة وإتاحة المجال للعمل على تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، وأوضح بأن هذه الزيارة تأتي لمناقشة سبل تهيئة التشريعات والقوانين الروسية لتكون أكثر موائمة وتطابقا مع شروط التعاون الخاصة بالبنوك الإسلامية وتوثيق العلاقات مع المؤسسات الكويتية العاملة إعتمادا على المبادئ الإسلامية، والتطلع لجذب البنوك الإسلامية للدخول الى السوق الروسي. وفي نهاية اللقاء، قدم الغانم للضيف هدية تذكارية بمناسبة الزيارة، متمنيا له طيب الإقامة في الكويت.